

وقد بذلت الحكومة جهوداً للحد من البطالة من خلال تشجيع توظيف البحرينيين في القطاع الخاص عن طريق تقديم الحوافز للشركات وزيادة قاعدة المهارات المحلية بهدف خفض البطالة بين المواطنين، وتقليل الطلب على العمالة الأجنبية تدريجياً.

### التطورات الأخيرة

يتعافى الاقتصاد البحريني تدريجياً من الركود الذي سببته الجائحة. وتشير أحدث البيانات الرسمية إلى أن الاقتصاد نما بنسبة 1.5% (على أساس سنوي) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بعد انكماشه 5% تقريباً في 2020. وكان الانتعاش مدعوماً في الأساس بنمو بنسبة 2.3% في القطاع غير الهيدروكربوني بفضل التوسع القوي في قطاع النقل والاتصالات - وهو أحد أكثر القطاعات تضرراً بالجائحة - بالإضافة إلى زيادة أنشطة الزراعة والصيد. وانكمش قطاع الهيدروكربونات بنحو 2% (على أساس سنوي) في نفس الفترة. وتشير التقديرات إلى أن النمو بلغ 2.6% بحلول نهاية 2021، مدفوعاً بالأنشطة غير الهيدروكربونية. وما زال معدل التضخم بالسالب، بمتوسط قدره -0.6%، بسبب ضعف الطلب وانخفاض أسعار الإيجارات، إضافة إلى مغادرة المغتربين بسبب الجائحة.

وتشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة تقلص، من أكثر من 17% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 إلى نحو 11% في عام 2021، وذلك بفضل تحسن الإيرادات نتيجة زيادة أسعار النفط والألمنيوم على الرغم من ارتفاع الإنفاق الطارئ المرتبط بالجائحة. ولا يزال الدين العام مرتفعاً إذ يتجاوز 120% من إجمالي الناتج المحلي، على الرغم من أن تحسن نواتج المالية العامة ساعد في خفضه بمقدار ست نقاط مئوية.

حقق القطاع الخارجي أداءً قوياً في أول تسعة أشهر من 2021 مدفوعاً بانتعاش قوي في كل من الصادرات النفطية وغير النفطية، بما في ذلك عائدات الخدمات، وساعد في ذلك تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن رصيد المعاملات الجارية سيتحول إلى تحقيق فائض بأكثر من 4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام 2021، مما يخفف من الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية، التي زادت بواقع المثلث إلى أربعة

يتم الاقتصاد البحريني بالتنوع نسبياً، مما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات لتعزيز الصناعات التحويلية، والتكرير، والسياحة، والتجارة. ومع ذلك، لا يزال قطاع الهيدروكربونات محركاً قوياً للاقتصاد، إذ يشكل 20% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 60% من إجمالي الإيرادات، مما يجعل الاقتصاد عرضة إلى أقصى حد للصدمات الناجمة عن أسعار الطاقة. وعلى هذا النحو، أدت الجائحة وصدمة أسعار النفط المرتبطة بها، إلى تفاقم الاختلالات الكبيرة القائمة بالفعل في المالية العامة والمعاملات الخارجية، مع ارتفاع مستويات الدين العام واحتياجات التمويل الإجمالية. وقد تبين أن تحقيق التوازن في المالية العامة بحلول عام 2022 وفقاً لبرنامج توازن الموازنة لعام 2018 يشكل تحدياً بسبب تعليق جهود ضبط أوضاع المالية العامة نتيجة الجائحة وعدم كفاية تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة.

وفي نهاية عام 2021، أعلنت الحكومة إجراءات جديدة لتقليص عجز المالية العامة، شملت مضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى 10% اعتباراً من يناير كانون الثاني 2022 وتدابير للحد من العجز المرتبط بهيئة الكهرباء والمياه.

لكن التحديات ظلت قائمة. فقد يؤدي التأخير في تنفيذ الإصلاحات واستمرار الإنفاق خارج الموازنة إلى زيادة الدين والاحتياجات التمويلية. وثمة حاجة لبذل جهود إضافية لزيادة الحيز المتاح في المالية العامة لمواجهة التحديات المتزايدة التي يفرضها كل من تغير المناخ والانخفاض المتوقع في الأجل الطويل للطلب على الوقود الأحفوري. وعلى الجانب الإيجابي، سيساعد الالتزام بجهود ضبط أوضاع المالية العامة، والحد من المخاطر الناجمة عن الإنفاق خارج الموازنة، في تحسين الآفاق الاقتصادية للبحرين. ومن شأن دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستثمار في الطاقة المتجددة والحلول الرقمية، أن يجذب الاستثمارات الأجنبية ويزيد من فرص العمل، لا سيما للنساء والشباب. وفي حين أنه من المتوقع أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة بسبب التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها إلى تعزيز رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي للبحرين، هناك مخاطر من أن تؤدي الاحتياطيات الوقائية الكبيرة في المالية العامة إلى زيادة في الإنفاق المرتفع أصلاً في الموازنة.

2021	الجدول 1
1.7	عدد السكان، بالمليون
38.8	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
22823.5	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار
98.0	الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)
77.3	العمر المتوقع عند الولادة، سنة <sup>أ</sup>
52.4	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
	المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. / أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019)

الاقتصاد البحريني آخذ في الانتعاش تدريجياً مع

تلاشي الضغوط التي سببتها جائحة كورونا، وتعافي

الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وزيادة إنتاج

الهيدروكربونات. ولا يزال عجز الموازنة مرتفعاً مع

استمرار الإنفاق الطارئ المرتبط بأزمة فيروس كورونا،

لكن من المتوقع أن يقلص تدريجياً. وسيتمسك رصيد

المعاملات الخارجية بدرجة ملحوظة. ويتوقع أن تظل

نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مرتفعة خلال فترة

التوقعات لتلبية الاحتياجات المالية. وتكمن مخاطر

التطورات السلبية في تقلب أسعار النفط، وعدم كفاية

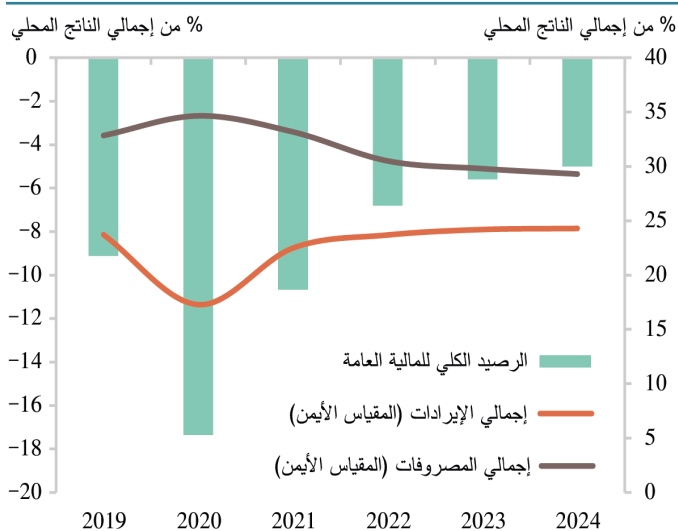
ضبط أوضاع المالية العامة الذي قد يؤدي إلى تدهور

مركز المالية العامة والمركز الخارجي وتكثيف الضغط

على الدين العام المرتفع بالفعل، مما يهدد استدامة

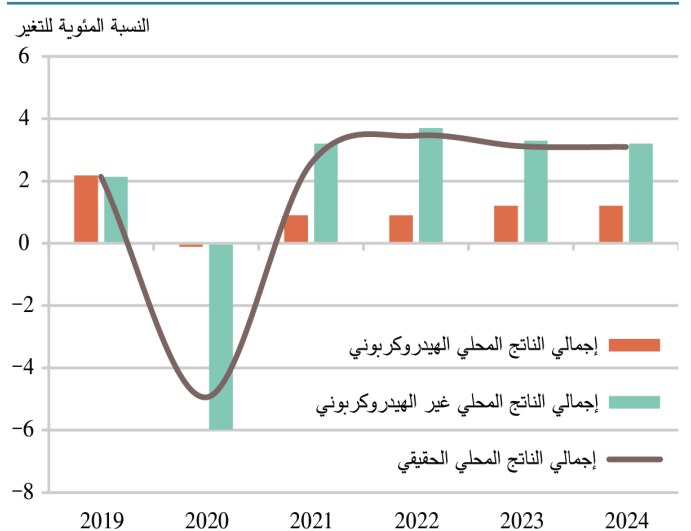
الاقتصاد الكلي.

الشكل 2 البحرين/ العمليات الحكومية العامة



المصادر: السلطات البحرينية، والبنك الدولي، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

الشكل 1 البحرين/ النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: السلطات البحرينية، والبنك الدولي، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

مليارات دولار في عام 2021 ارتفاعاً من ملياري دولار في 2020.

ووفقاً لهيئة تنظيم سوق العمل، تراجع إجمالي عدد الوظائف في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بعام 2020، بسبب انخفاض العمالة الأجنبية، وتشير بيانات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إلى انتعاش في توظيف البحرينيين بنهاية عام 2021. فارتفع عدد الموظفين البحرينيين بنسبة 2.7% في الربع الأخير من عام 2021 (على أساس سنوي)، منها 2.9% في القطاع الخاص، و2.3% في القطاع العام. وواصل عدد الموظفين الأجانب الانخفاض منذ الربع الأخير من عام 2020 (على أساس سنوي).

## الآفاق المستقبلية

تتوقف الآفاق الاقتصادية المستقبلية للبحرين على آفاق سوق النفط، وتطورات الجائحة، وتنفيذ الإصلاح. ومن المتوقع أن يتسارع النمو إلى 3.5% في عام 2022، مدعوماً بارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن العواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها. ومن المرجح أن يستمر

المحلي في عام 2022، ولكنه سيتباطأ في 2023-2024 نظراً لارتفاع مدفوعات خدمة الدين وزيادة الواردات الرأسمالية التي ترمي إلى تعزيز إنتاج النفط. وسيساعد الفائض المتوقع في حساب المعاملات الخارجية في تخفيف الضغط على احتياطي النقد الأجنبي.

انتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي بفضل نجاح حملة التطعيم وتخفيف المزيد من القيود المفروضة على الحركة والتنقل، ولكن في الأمد المتوسط، سيضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي بفعل ضبط أوضاع المالية العامة. ومن شأن التوسع في مصفاة سترة النفطية وتطوير مشروع خليج البحرين للنفط الصخري أن يعزز آفاق النمو في المستقبل. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 2.5% في عام 2022، نتيجة مضاعفة معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 10% واستمرار تعافي الطلب المحلي. ورغم استمرار الإنفاق المرتبط بالجائحة، من المتوقع أن يتضاءل عجز الموازنة في الأجل المتوسط، مدعوماً بارتفاع عائدات قطاع الهيدروكربونات وتنفيذ تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة في إطار برنامج تحقيق التوازن المالي. ومع ذلك من المتوقع أن يظل معدل الدين العام أعلى من 120% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2022-2024. ومن شأن الالتزام ببرنامج تحقيق توازن الموازنة إلى جانب ارتفاع إيرادات القطاعات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية أن يحسن توقعات المالية العامة. من المتوقع أن يؤدي ارتفاع صادرات النفط والألمنيوم إلى جانب انتعاش قطاع السياحة إلى استمرار الفائض في حساب المعاملات الجارية عند 5% تقريباً من إجمالي الناتج

### الجدول 2 البحرين/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)	2024 ت	2023 ت	2022 ت	2021 ق	2020	2019
<b>نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة</b>	3.1	3.1	3.5	2.6	-4.9	2.1
الاستهلاك الخاص	2.9	3.2	3.7	3.1	-4.4	0.5
الاستهلاك الحكومي	-1.3	-0.8	1.1	2.3	-2.1	-1.5
الاستثمارات الكلية من رأس المال الثابت	4.0	3.9	3.7	2.2	-3.8	-2.8
الصادرات، السلع والخدمات	6.5	6.3	6.2	5.5	-2.5	0.4
الواردات، السلع والخدمات	6.5	6.4	6.4	6.2	-0.7	-5.6
<b>نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج</b>	3.1	3.1	3.5	2.6	-4.9	2.1
الزراعة	2.6	2.7	2.4	2.2	0.1	-1.0
الصناعة	4.4	3.7	3.0	1.8	-1.2	2.3
الخدمات	2.1	2.7	3.8	3.2	-7.7	2.0
<b>التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)</b>	2.5	2.7	2.5	-0.6	-2.3	1.0
رصيد حساب المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.1	3.4	4.6	4.3	-9.3	-2.1
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-5.0	-5.6	-6.8	-10.7	-17.4	-9.1
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	3.3	3.3	3.5	3.1	-2.0	6.1
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	64.7	64.2	63.7	62.9	62.2	63.3

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.